

Distr.: Limited
2 September 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية

في الجلسة ----- المعقودة في --- آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر، اعتمدت
اللجنة الرئيسية الفصل العاشر من مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة العالمي
للتنمية المستدامة. وفيما يلي نص هذا الفصل*:

عاشرا - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

١٢٠ - يشكل وضع إطار مؤسسي فعال للتنمية المستدامة على جميع المستويات ركيزة
التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
ولمواجهة التحديات الناشئة أمام التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم التدابير الرامية إلى تعزيز
هذا الإطار على أساس أحكام جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عام ١٩٩٧ بشأن مواصلة
تنفيذه ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وينبغي أن تعزز تحقيق أهداف التنمية المتفق
عليها دوليا، بما في ذلك الواردة منها في إعلان الألفية، مع مراعاة توافق آراء مونتيري
والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والاتفاقات الدولية منذ عام
١٩٩٢. وينبغي أن تستجيب لاحتياجات جميع البلدان، مع مراعاة الاحتياجات المحددة
للبلدان النامية، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وينبغي أن تؤدي إلى تعزيز الهيئات والمنظمات
الدولية التي تعالج التنمية المستدامة، بينما تستجيب لولاياتها القائمة، فضلا عن تعزيز
المؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية ذات الصلة.

* حيثما يؤدي حذف فقرات أثناء المفاوضات الجارية في مؤتمر القمة إلى الإخلال بالترتيب الرقمي الأصلي
لمشروع الخطة على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.199/L.1، ستدرج الملحوظة الثالثة في المكان
المناسب. [حذفت الفقرة ____].

الأهداف

١٢١ - [متفق عليه] ينبغي في إطار جدول أعمال القرن ٢١^(١) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة في جميع المستويات والاستفادة من التطورات التي حدثت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحقيق ما يلي ضمن الأهداف الأخرى:

- (أ) [متفق عليه] تعزيز الالتزامات بالتنمية المستدامة؛
- (ب) [متفق عليه] تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن؛
- (ج) [متفق عليه] تعزيز وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن برامج بناء القدرات، وخاصة لصالح البلدان النامية؛
- (د) [متفق عليه] تعزيز الاتساق والتنسيق والرصد؛
- (هـ) [متفق عليه] تعزيز سيادة القانون؛
- (و) [متفق عليه] زيادة الفعالية والكفاءة من خلال الحد من التداخل والازدواجية في أنشطة المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على أساس ولاياتها وميزاتها النسبية؛
- (ز) [متفق عليه] تعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إشراكا فعالا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع؛
- (ح) تعزيز القدرات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد المحلي، لا سيما قدرات البلدان النامية؛
- (ط) [متفق عليه] تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة.

(١) الإحالات في هذه الوثيقة إلى جدول أعمال القرن ٢١ تشمل جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة.

تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الدولي

١٢٢ - [متفق عليه] ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) [متفق عليه] تعزيز دمج أهداف التنمية المستدامة كما وردت في جدول أعمال القرن ٢١ ودعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة في السياسات وبرامج العمل والمبادئ التوجيهية التنفيذية للوكالات والبرامج والصناديق ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، كل في إطار ولايته، والعمل في الوقت نفسه على أن تراعي في أنشطتها البرامج والأولويات الوطنية، لا سيما برامج وأولويات البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، حسب الاقتضاء، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) [متفق عليه] تعزيز التعاون داخل وبين منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، مع الاستفادة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة للتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق إدارة شؤون البيئة، وهيئات التنسيق الأخرى المشتركة بين الوكالات. وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في جميع السياقات ذات الصلة، مع التشديد بصورة خاصة على صعيد التنفيذ وإشراك ترتيبات شراكة بشأن استخدامات معينة لدعم جهود البلدان النامية، بصورة خاصة، في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) [متفق عليه] تعزيز وزيادة إدماج الأبعاد الثلاثة لسياسات وبرامج التنمية المستدامة، وتعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة إدماجا تاما في برامج وسياسات الهيئات التي تركز أساسا على قضايا التنمية الاجتماعية. وينبغي، بوجه خاص، تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بوسائل منها التشديد على متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والاستعراض الخمسي له ومراعاة تقاريرهما، ودعم نظم الحماية الاجتماعية.

(د) [متفق عليه] التنفيذ الكامل لنتائج المقرر ١ 'بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة' الذي اعتمدته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة، ودعوة الجمعية العامة إلى أن تنظر في دورتها السابعة والخمسين في المسألة الهامة وإن كانت معقدة بشأن إنشاء عضوية عالمية لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(هـ) [متفق عليه] الاهتمام النشاط والبناء لأجل الانتهاء في الوقت المناسب من المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك مسألة إعادة الأموال المحصلة بصورة غير مشروعة إلى بلدانها الأصل؛

(و) [متفق عليه] تعزيز مسؤولية ومساءلة الشركات وتبادل أفضل الممارسات في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عن طريق الحوار بين أصحاب المصالح المتعددة، مثل لجنة التنمية المستدامة، ومبادرات أخرى؛

(ز) [متفق عليه] اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ توافق آراء مونتيري على جميع المستويات.

١٢٣ - [متفق عليه] يعد الحكم الرشيد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل كفالة هيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وممكنة، من المهم تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على احتمالات تنمية البلدان النامية. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي والتوصل إلى حل شامل لمشكلة الدين الخارجي وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية. ويتعين تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بمزيد من الشفافية وبمشاركة فعالة من جانب البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات. ويمكن أن يؤدي وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شامل ومحكوم بالقواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، فضلا عن تحرير فعلي للتجارة، إلى تنشيط كبير للتنمية على نطاق العالم، وأن يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية.

١٢٤ - [متفق عليه] ويشكل وجود منظومة للأمم المتحدة نشطة وفعالة أمرا أساسيا لتعزيز التعاون الدولي من أجل بلوغ التنمية المستدامة وإقامة نظام اقتصادي عالمي يصلح للجميع. ولبلوغ هذه الغاية، من الضروري الالتزام على نحو ثابت بالمثل العليا للأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف والتشجيع على تحسين عملياتها. وينبغي للدول أن تفي بالتزاماتها بالتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جميع جوانبه، والانتهاز منها بأسرع ما يمكن، بما في ذلك مسألة إعادة الأموال المحصلة بصورة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وأيضا تعزيز إقامة تعاون أقوى لمنع غسل الأموال.

دور الجمعية العامة

١٢٥ - [متفق عليه] ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعتمد التنمية المستدامة بوصفها عنصرا أساسيا في الإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما من أجل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحديد الاتجاه السياسي العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واستعراضه.

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢٦ - [متفق عليه] عملاً بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ١٦٢/٤٨ و ٢٢٧/٥٠ اللذين أكدوا من جديد اعتبار المجلس الآلية المركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وللإشراف على الهيئات الفرعية، وبوجه خاص لجانها الفنية، ولتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعن طريق تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة، ينبغي للمجلس اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) [متفق عليه] زيادة دوره في الإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة والتكامل المتوازن للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياسات وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة.

(ب) [متفق عليه] تنظيم النظر دورياً في مواضيع التنمية المستدامة في ما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وبالإمكان أن تقدم لجنة التنمية المستدامة توصيات بشأن هذه المواضيع.

(ج) [متفق عليه] ينبغي للمجلس أن يستفيد بصورة وافية من أجزائه الرفيع المستوى والمتعلق بالتنسيق والمتعلق بالأنشطة التنفيذية والأجزاء العامة ليأخذ في الاعتبار من الناحية الفعلية جميع الجوانب ذات الصلة من أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يشجع إشراك المجموعات الرئيسية فعلياً في جزئه رفيع المستوى وفي أعمال لجانته الفنية ذات الصلة، وفقاً للقواعد ذات الصلة من النظام الداخلي؛

(د) [متفق عليه] ينبغي أن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي زيادة أنشطة التنسيق والتكامل والفعالية والكفاءة في أنشطة لجانته الفنية وهيئاته الفرعية الأخرى ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(هـ) [متفق عليه] إنهاء أعمال اللجنة المعنية بتسخير الطاقة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية ونقل أعمالها إلى لجنة التنمية المستدامة؛

(و) [متفق عليه] كفالة إقامة صلة وثيقة بين دور المجلس في متابعة نتائج مؤتمر القمة ودوره في متابعة توافق آراء مونتريري بطريقة مستمرة ومنسقة؛

(ز) [متفق عليه] تكثيف جهوده الرامية إلى كفالة جعل إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية جزءاً لا يتجزأ من أنشطته المتصلة بتحقيق التنسيق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

دور ومهام لجنة التنمية المستدامة

١٢٧ - [متفق عليه] ينبغي أن تظل لجنة التنمية المستدامة هي اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن تكون بمثابة منتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن دور اللجنة ومهامها وولايتها كما وردت في الأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ واعتمدت في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١، لا تزال تحظى بالأهمية، فإن ثمة حاجة إلى تعزيز هذه اللجنة، مع مراعاة دور المؤسسات والمنظمات ذات الصلة. وينبغي أن يتضمن تعزيز دور اللجنة استعراض ورصد ما يُحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتشجيع الاتساق في التنفيذ والمبادرات والشراكات.

١٢٨ - [متفق عليه] وفي هذا السياق، ينبغي أن توجه اللجنة مزيداً من التركيز على الإجراءات التي تمكّن من التنفيذ على جميع المستويات، وأن يشمل ذلك تشجيع وتسهيل الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصالح المعنيين، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٢٩ - [متفق عليه]، يتعين على اللجنة ما يلي:

(أ) [متفق عليه] استعراض وتقييم ما يُحرز من تقدم وتشجيع مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) [متفق عليه] التركيز على الجوانب المحورية من مسائل قطاعية محددة، وتوفير محفل لتحقيق تكامل أفضل في مجال السياسات، من خلال جملة أمور منها التفاعل فيما بين الوزراء الذين يعالجون مختلف أبعاد التنمية المستدامة وقطاعاتها من خلال الأجزاء رفيعة المستوى؛

(ج) [متفق عليه] معالجة التحديات والفرص الجديدة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(د) [متفق عليه] ينبغي للجنة أن تركز على الأعمال المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالاختصار فيما يتعلق بالمفاوضات في دورات اللجنة، على عقدها كل سنتين؛

(هـ) [متفق عليه] تحديد عدد المواضيع التي تعالج في كل دورة.

١٣٠ - [متفق عليه] فيما يتصل بدور اللجنة في تيسير التنفيذ، ينبغي لها أن تركز على ما يلي:

(أ) [متفق عليه] استعراض ما يُحرز من تقدم وتشجيع مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي هذا السياق ينبغي للجنة أن تحدد العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ وأن تقدم توصيات تهدف إلى التغلب على هذه العقبات؛

(ب) [متفق عليه] العمل بمثابة مركز تنسيق لمناقشة الشراكات التي تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاطرة الدروس المكتسبة، والتقدم المحرز وأفضل الممارسات؛

(ج) [متفق عليه] استعراض المسائل المتصلة بتقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، ولبناء القدرات، مع تحقيق استفادة تامة من المعلومات المتوفرة. وفي هذا الصدد، بإمكان لجنة التنمية المستدامة أن تضع في اعتبارها الاستفادة من التقارير الوطنية والخبرات الإقليمية بمزيد من الفعالية واتخاذ توصيات ملائمة تحقيقاً لهذه الغاية؛

(د) [متفق عليه] العمل بمثابة منتدى لتحليل وتبادل الخبرات بشأن اتخاذ التدابير التي تساعد في التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تضع اللجنة في اعتبارها الاستفادة من التقارير الوطنية والإقليمية بمزيد من الفعالية؛

(هـ) [متفق عليه] مراعاة التطورات الملحوظة في مجال القانون والتي تتصل بالتنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لدور الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتصل بالصكوك والآليات القانونية الدولية.

١٣١ - [متفق عليه] وفيما يتصل بالأساليب العملية للجنة وبرنامج عملها، ينبغي أن تتخذ اللجنة قرارات محددة بشأن هذه المسائل في دورتها المقبلة، عندما سيجري إعداد برنامج عملها المواضيعي. وينبغي، بوجه خاص، النظر في المسائل التالية:

(أ) [متفق عليه] إعطاء الاهتمام المتوازن لتنفيذ جميع ولايات اللجنة الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١؛

(ب) [متفق عليه] مواصلة القيام بالترتيبات اللازمة لإشراك المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية بصورة مباشرة وفعالية في أعمال اللجنة؛

(ج) [متفق عليه] زيادة النظر في الإسهام العلمي في التنمية المستدامة، عن طريق الاستفادة، مثلاً، من الوسط العلمي وتشجيع الشبكات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية على المشاركة في اللجنة؛

(د) [متفق عليه] تعزيز مساهمة المربين في التنمية المستدامة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، في أنشطة اللجنة؛

(هـ) [متفق عليه] جدول ومدة عقد اجتماعات فيما بين الدورات.

١٣٢ - [متفق عليه] اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى تشجيع العمل بأفضل الممارسات والدروس المكتسبة في مجال التنمية المستدامة وكذلك التشجيع على اتباع الطرق الحديثة في جمع البيانات ونشرها، بما في ذلك توسيع نطاق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

دور المؤسسات الدولية

١٣٣ - [متفق عليه] تأكيد ضرورة أن تقوم المؤسسات الدولية، سواء كانت داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية و/منظمة التجارة العالمية ومرفق البيئة العالمية، ضمن ولاياتها، بتكثيف جهودها التعاونية المستمرة من أجل:

(أ) [متفق عليه] تعزيز تقديم الدعم الفعال والجماعي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات؛

(ب) [متفق عليه] تعزيز الفعالية والتنسيق بين المؤسسات الدولية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتصلة بجوانب التنمية المستدامة من إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، ونتائج الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

١٣٤ - [متفق عليه] تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقوم باستخدام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق، بما في ذلك عن طريق جهود التعاون غير الرسمية، بزيادة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات على نطاق المنظومة بشأن التنمية المستدامة، واتخاذ التدابير المناسبة لتيسير تبادل المعلومات، ومواصلة إبقاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة على علم بالإجراءات التي تتخذ لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٣٥ - [متفق عليه] تقديم دعم كبير إلى ما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من برامج بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة، على أساس الخبرة المكتسبة من برنامج القدرات ٢١، بوصفها آلية مهمة لدعم الجهود المبذولة لبناء القدرات الإنمائية المحلية والوطنية، لا سيما في البلدان النامية.

١٣٦ - [متفق عليه] تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولايتها.

١٣٧ - [متفق عليه] ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نطاق ولاية كل منهم، تعزيز مساهمتهم في برامج التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات، لا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات.

١٣٨ - [متفق عليه] وعملا على التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الدولي ينبغي أيضا القيام بما يلي:

(أ) [متفق عليه] تبسيط جدول اجتماعات التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والحد، عند الاقتضاء، من عدد الاجتماعات؛ ومن مدة الاجتماعات؛ والحد من الوقت الذي تخصصه الاجتماعات للتوصل إلى نتائج بطريق التفاوض من أجل تخصيص مزيد من الوقت للمسائل العملية ذات الصلة بالتنفيذ؛

(ب) تشجيع مبادرات الشراكة للتنفيذ من قِبَل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل دعم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تجري الإحاطة عند إقامة شراكات أخرى ومتابعة الشراكات بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة؛

(ج) [متفق عليه] الاستفادة التامة من التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

[حُذفت الفقرة ١٣٩].

١٤٠ - [متفق عليه] تعزيز الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة عملية متطورة. ومن اللازم إبقاء الترتيبات ذات الصلة قيد الاستعراض؛ وتحديد الثغرات؛ والقضاء على الازدواج في الاختصاصات؛ ومواصلة السعي لتحقيق المزيد من التكامل والكفاءة والتنسيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بهدف تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

تعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي

١٤١ - [متفق عليه] العمل بصورة فعالة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق اللجان الإقليمية والمؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

١٤٢ - [متفق عليه] ينبغي تحسين التنسيق والتعاون داخل الأقاليم فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فيما بين اللجان الإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ومصارف التنمية الإقليمية، وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يشمل هذا، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم لوضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل متفق عليها للتنمية المستدامة الإقليمية، وتعكس الأولويات الوطنية والإقليمية.

١٤٣ - [متفق عليه] وبوجه خاص ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بما يلي، بالتعاون مع سائر الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مراعية في ذلك البنود ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) [متفق عليه] العمل، على إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمالها بصورة متوازنة، بما في ذلك من خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تعزز اللجان الإقليمية قدرتها من خلال اتخاذ تدابير داخلية وأن تتلقى، عند الاقتضاء، الدعم الخارجي؛

(ب) [متفق عليه] تيسير وتعزيز إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بصورة متوازنة في أعمال الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والهيئات الأخرى، على سبيل المثال، تيسير وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ودراسات الحالات وخبرات الشراكات ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) [متفق عليه] العمل على تعبئة المساعدات التقنية والمالية وتيسير توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة المتفق عليها إقليمياً وعلى الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك معالجة هدف القضاء على الفقر؛

(د) [متفق عليه] مواصلة تشجيع مشاركة أصحاب المصالح المتعددة وقيام شراكات لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٤٤ - [متفق عليه] ينبغي تقديم الدعم لبرامج ومبادرات التنمية المستدامة التي يُتفق عليها إقليمياً وعلى الصعيد دون الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجوانب الأقاليمية من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - المتفق عليه عالمياً.

تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني

١٤٥ - ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) [متفق عليه] مواصلة تعزيز اعتماد نهج مُتسقة ومنسقة إزاء الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على جميع المستويات الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إنشاء أو تعزيز ما يوجد من السلطات والآليات اللازمة لأغراض رسم السياسات والتنسيق وإنفاذ القوانين؛

(ب) [متفق عليه] اتخاذ خطوات مباشرة لإحراز التقدم في صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبدء تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي، حسب الاقتضاء، دعم استراتيجيات عن طريق التعاون الدولي، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وبصفة خاصة، أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتبع هذه الاستراتيجيات وفقاً للأولويات الوطنية لكل بلد، ويمكن صياغة هذه الاستراتيجيات، حيثما انطبق ذلك، كاستراتيجيات للحد من الفقر تحقق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٤٦ - [متفق عليه] يتحمل كل بلد المسؤولية الأولى عن نميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن التأكيد بما يكفي على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عن طريق القيام، في جملة أمور، بسن قوانين فعالة تدعم التنمية المستدامة. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز المؤسسات الحكومية، بما في ذلك عن طريق توفير البنية الأساسية اللازمة وعن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة والمؤسسات الإدارية والقضائية العادلة.

١٤٦ مكرراً - [متفق عليه] ينبغي لجميع البلدان أن تعزز أيضاً المشاركة العامة عن طريق سبل منها اتخاذ تدابير تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتشريعات والأنظمة والأنشطة والسياسات والبرامج. وينبغي أن تعزز أيضاً المشاركة العامة التامة في صياغة سياسة التنمية المستدامة وتنفيذها. وينبغي أن تتمكن النساء من المشاركة بشكل تام وعلى قدم المساواة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

١٤٧ - [متفق عليه] - زيادة تشجيع إنشاء أو تعزيز مجالس التنمية المستدامة و/أو هيكل التنسيق على الصعيد الوطني، بما في ذلك الصعيد المحلي، من أجل توفير التركيز رفيع المستوى على سياسات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع مشاركة أصحاب المصالح المتعددة.

١٤٨ - [متفق عليه] دعم جهود جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وأيضاً البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك على المستوى المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك تشجيع اعتماد نهج شاملة لعدة قطاعات لوضع استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة تشمل، حيثما ينطبق ذلك،

استراتيجيات الحد من الفقر وتنسيق المعونات وتشجيع نهج قائمة على المشاركة وتعزيز قدرة تحليل السياسات والقدرة الإدارية [والقدرة التنفيذية]، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع هذه الأنشطة.

١٤٩ - [متفق عليه] تعزيز دور وقدرات السلطات المحلية وأصحاب المصالح في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة وفي تعزيز الدعم المستمر لبرامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلية والمبادرات والشراكات ذات الصلة، وبوجه خاص، تشجيع الشراكات بين السلطات المحلية والمستويات الأخرى من الحكومة وأصحاب المصلحة لتعزيز التنمية المستدامة على نحو ما دعا إليه، ضمن أمور أخرى، جدول أعمال الموئل.

اشترك المجموعات الرئيسية

١٥٠ - [متفق عليه] تعزيز الشراكات بين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك كافة المجموعات الرئيسية والمجموعات الطوعية، بشأن البرامج والأنشطة المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات.

[حذفت الفقرة ١٥١].

١٥٢ - [متفق عليه] التسليم بضرورة إيلاء نظر لاحتلال وجود علاقة بين البيئة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، بمشاركة تامة وشفافة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المراقبة.

١٥٣ - [متفق عليه] تشجيع ودعم مشاركة الشباب في برامج وأنشطة تتعلق بالتنمية المستدامة من خلال، مثلاً، دعم مجالس الشباب المحلية أو ما يناظرها، وتشجيع إنشاء هذه المجالس، إذا لم تكن موجودة.